نهاية العام ١٩٩٠. ومع هذه الزيادة الكبيرة في الطاقة السكانية، كان لا بد من توفير الموارد المالية، وفرص العمل، وأماكن السكن المناسبة للمهاجرين الجدد، خاصة وان التقديرات الحالية ـ حسب معطيات وزير الصناعة والتجارة، موشي نسيم ـ تشير الى احتياج الاقتصاد الاسرائيلي الى توفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً، خلال السنوات القليلة المقبلة. ويشمل هذا الرقم محاولة التخفيف من حدة البطالة القائمة حالياً، واستيعاب الاعداد التي ستنضم الى سوق العمل لأول مرة خلال الفترة المقبلة، وتوفير فرص العمل للمهاجرين الجدد (**يديعوت احرونوت**، ٥/٨/١٩٩٠).

ولالقاء مزيد من الضوء على المتطلبات الاقتصادية التي تفرضها الهجرة الحالية على القطاع الانتاجي في اسرائيل، تجدر الاشارة الى الدراسة التي قدّمها البروفسور جدعون فيشلزون، في جامعة تل ـ ابيب، الى اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لحزب العمل في وقت مبكر من هذا العام. فقد جاء في تلك الدراسة ان الصناعة الاسرائيلية ستتكلف حوالى ٥٠ ألف دولار من أجل استيعاب مهاجر واحد، وبالتالي فانه يلزم استثمار عشرة مليارات دولار من أجل استيعاب ٢٠٠ ألف فرصة عمل خلال السنوات القليلة المقبلة (افرايم دافيدي، **ملحق دافار**، ٣١/٨/١٩٩٠، ص ٢٢). ولكن الارقام الفعلية لأعداد طالبي العمل تزيد على ذلك التقدير بكثير، حسب تقديرات الهستدروت. فقد أظهرت الدراسات التي أجراها التنظيم العمالي الاكبر في اسرائيل ان حوالى ٢١٢ ألف مهاجر جديد سيلتحقون بسوق العمل حتى العام ١٩٩٣، وسيرتفع الرقم الى ٢٧٦ ألفاً في العام ١٩٩٥، وذلك على افتراض ان عدد المهاجرين سيصل ٨٠٠ ألف في العام ١٩٩٣، ويستقر هذا الرقم حتى العام ١٩٩٥، ولكن تشير تلك الدراسات، أيضاً، الى انه حتى العام ١٩٩٣ سينضم ١٣٥ ألفاً من الاسرائيليين الشبّان الى سوق العمل، وسيصل العدد ٢٠٠ ألف في العام ١٩٩٥؛ وبالتالي، فان مجموع العمّال الذين سينضمّون الى سوق العمل (أو البطالة) سيكون ٣٥٠ ألفاً في العام ١٩٩٣، وسيصل ٤٨٠ ألفاً سنة ١٩٩٥ (**المصدر نفسه**).

تحتاج عملية خلق أماكن عمل جديدة منتجة ـ في الصناعة والسياحة ـ الى رؤوس أموال ضخمة لا يبدو ان اسرائيل قادرة على توفيرها من السوق المحلي. فقد أشار أحد اعضاء ادارة «بنك اسرائيل»، مردخاي فرنكل، الى ان اسرائيل تحتاج الى تمويل خارجي لاستيعاب الهجرة بقيمة ٣٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة؛ وهي ما زالت عاجزة عن تأمين ثلث هذا المبلغ (**هآرتس**، ٢٤/٨/١٩٩٠). ومن المعروف ان كلفة الانتاج وكلفة ايجاد فرص العمل للعامل الواحد ترتفع مع ازدياد تقدم الصناعة وتطوّرها. واذا أضفنا الى ذلك ارتفاع نسبة الاكاديميين والمهنيين في علوم الطبيعة والهندسة والتكنولوجيا بين المهاجرين الجدد، وضرورة تهيئة فرص العمل المناسبة لهم، أو إعادة تأهيلهم في أعمال مناسبة وضرورية للاقتصاد الاسرائيلي، يتضّح حجم التمويل اللازم لهذه المهمة.

والى جانب مشكلة تأمين الاموال اللازمة لعملية الاستيعاب، يراقب الخبراء الاقتصاديون في اسرائيل تأثر استيعاب المهاجرين الجدد باستمرار النمو الاقتصادي والتغيير الذي سيحدثه ذلك في معدّلات البطالة. وفي هذا المجال، أقام معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية التابع للهستدروت نموذجاً ماكرو ـ اقتصادياً يشمل التطورات المتوقعة في سوق العمل وأرقام الهجرة المرتقبة والنمو الطبيعي في قوة العمل. واعتماداً على هذا النموذج، تمّ استخلاص مسارين بشأن فرص استيعاب المهاجرين ومعدّل النمو الاقتصادي المتوقع، وذلك على فرض ان نمواً اقتصادياً حثيثاً يستطيع ان يسهّل استيعاب المهاجرين ويمنع تراكم البطالة. يعتمد المسار الاول «المتفائل» على ان الناتج القومي سيزداد سنوياً بنسبة ثمانية بالمئة خلال العامين ١٩٩١ و١٩٩٢، وبنسبة خمسة بالمئة للعام ١٩٩٣، واثنين بالمئة لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وحسب ذلك المسار، ستصل نسبة البطالة، خلال العام ١٩٩٤، الى اكثر من ١٥ بالمئة، ثمّ تنخفض قليلاً في العام الذي يليه. أمّا المسار الثاني «المتشائم»، فيعتمد على ان الناتج القومي سيزداد، خلال العامين ١٩٩١ و١٩٩٢، بنسبة ستّة بالمئة، وخلال السنوات الثلاث التالية بنسبة خمسة بالمئة. وحسب ذلك التوقع، فإن البطالة في اسرائيل ستصل نسبة ١٤ بالمئة في العام ١٩٩٢، وترتفع الى ١٦,٧ بالمئة في العام التالي، وتصل ١٨ بالمئة في العام ١٩٩٤، وتتراجع، بانخفاض ضئيل، في العام ١٩٩٥ (**ملحق دافار**، ٣١/٨/١٩٩٠، ص ٢٢).